

# الثورة اليمينية انتصار للوحدة والتنمية والعطاء المتجدد

صنعاء - الميثاق

تواصلت احتفالات جماهير شعبنا بأعياد الثورة اليمينية المجيدة، وصادف السبت ذكرى العيد الـ٤٣ لثورة ١٤ أكتوبر الخالدة التي انطلقت من قم جبال ردفان الشما، وخاض خلالها مناضلو الثورة والجماهير اليمينية أروع ملاحم البطولة والشرف ضد الاحتلال وتوجت نصرالتهم بتحقيق النصر وجلاء المستعمر في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦م، الذي جسّد واحدة الثورة اليمينية وانتصر لأهداف النضال الوطني.



عبدربه منصور هادي ◻ عبد القادر باجمال ◻ أحمد الأصبحي ◻

**نائب الرئيس: ذكرى الثورة تؤسس لمرحلة جديدة ومستقبل واعد**

**باجمال: الرئيس ترحم أهداف الثورة عملياً على الواقع المعيش**

**الأصبحي: الاحتفال بأعياد الثورة يجسد الوفاء للمناضلين ودماء الشهداء الطاهرة**

مع الاسرة الاقليمية والدولية من اجل خدمة الأمن والاستقرار والسلام العربي والعالمي. واحتفل الشعب اليمني باعظم اعياده الذي سطر أروع الملاحم البطولية في مسيرة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والرجعية والتخلف، حيث اكست شوارع العاصمة صنعاء ومختلف عواصم

وتحتفل بلادنا بهذه المناسبة الغالية وقد تحققت تحولات ايجابية عظيمة للوطن اليمني في ظل قيادته الحكيمة برعاية ابنها البار الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي اعاد لاهداف الثورة مضامينها وحقانيتها الراسخة، حتى تحققت واقعاً معيشياً على ارض الواقع يتصدرها دون ريب منجز الوطنية الخالدة ومن ثم ارساء النهج الديمقراطي والتزام مبدأ ونظام التعددية السياسية والحزبية كنظام راسخ لحكم اليمن وتأكيد مبدأ التداول السلمي للسلطة وذلك عبر التجارب الانتخابية العدة التي خاضتها اليمن على المستويات الرئاسية والبرلمانية والمحلية. وفتحت الثورة اليمينية واحدة سبتمبر- أكتوبر الطريق وأفاق الواسعة برفضها لاشكال التخلف والتأخر والخنوع، عبر ارادات وطنية مختلطة لولوج ابواب التقدم والتحضر والفعالية الاداء الايجابي عبر الحضور اليمني في محيط عال الخارجي القومي والاقليمي والدولي وانضمامها الى جبهات التحرر الوطني ومن ثم الانضمام والتفاعل الكبير داخل المؤسسات والمنظمات المختلفة مثل جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ثم المؤسسة الاممية منظمة الامم المتحدة. حيث ازست الثورة اليمينية منذ انطلاقها منهجاً واضحاً في علاقاتها الخارجية وتعاملها مع كافة القضايا والتطورات العربية والدولية انطلاقاً من ثوابها واهدافها والتزامها بالهوية القومية الاسلامية ومبدأ التعايش السلمي واحلال السلام العادل بين الدول والشعوب، والعمل

واكد الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية: «ان قيام ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة جاء استجابة وطنية ضرورية وموضوعية لتعزيز التنامم الشعبي لاستكمال مرحلة البناء الوطني وتحقيق اهداف الثورة السبتمبرية الخالدة».

وأشار في المقال الافتتاحي لصحيفة «الجمهورية» في عددها الخاص بالمناسبة الوطنية الى ان «الاصطفاط الوطني تعزز بالارادة الفولاذية دفاعاً عن الثورة اليمينية وتعزيزاً لانتصارات شعبنا في تحقيق أعلى امانيه المتمثلة في اعادة تحقيق الوحدة الوطنية ارضاً وانساناً وهو ما تحقق في ٢٢ مايو ٢٠٠٦م».

بدوره اعتبر الاخ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء ان احتفال شعبنا بالعيد الـ٤٣ لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة يأتي هذا العام مقترناً بالانجاز الكبير والعظيم الذي حققه شعبنا يوم الـ٢٠ من سبتمبر الماضي والذي جسّد من خلاله هذا الشعب ارادته الحرة وحقه في حكم نفسه بما يمهله هذا الاحتفاط الديمقراطي من تأكيد واقعية التطبيق العملي لاهداف الثورة.

من جانبه قال الاخ احمد محمد الاصبحي عضو مجلس الشورى ان واحدة الثورة اليمينية الخالدة نقلت بلادنا وجماهير شعبنا الوطني العظيم من دياجير الظلام واقبية الجهل والتخلف والمرض والانغلاق والعزلة الى رحاب التطور والنماء والتقدم والرفعة والحرية والاستقلال والسيادة. وقال ان احتفالات شعبنا بالعيد الـ٤٣ لثورة ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦م، المجيدة دليل حي على الاعتراف الكبير بالتضحيات والملاحم البطولية التي اجترحتها قوافل الثوار والمناضلين والاحرار ودماء الشهداء الابرار التي سالتت على ربوع الوطن ومقاومة رموز وقوى الاستعمار الامامية البائنة والتخلفة.

## الوطن هو الكبير..!!

عبد العزيز شافق

■ سيظل الوطن هو الكبير بل والأكبر من كل من يدعي ما ليس فيه من الخصال.. الوطن هو الباقي.. فإذا ذهب فماذا تبقى للمواطن؟ الحرية هي المقدسة فإذا انتهكت فأيّة قدسية تبقى لكرامة الانسان وعزته.. الثورة هي الخلود فإذا حاول تشويبهوا الأعداء فما قيمة التضحيات التي قدمها الأبطال من الحاربين الشهداء.. الديمقراطية هي الأساس الفعلي للمشاركة الشعبية في ادارة دفة الحكم فإذا لم تلعب رايتهما كيف يمكن للمشاركة الشعبية ان تتسامق وتعل السحاب؟ الوحدة هي قوة الوطن والمواطن فإذا لم تُحط بالأرواح فائتى لها ان تصمد أمام الحاقدين والمترصين بها ويعطائها المشرفة لكل اليمينيين؟ هذه اذا هي الاشارات الجوهرية لهذه الاقراح «العبيدة» التي نعيشها هذه الأيام والتي تتوالى عيداً بعد عيد من سبتمبر الى أكتوبر.. الى نوفمبر، ومن المؤشرات تمنحنا الحق في ان نواصل افرحنا واحتفالاتنا بهذه المكاسب الوطنية التي تشهدنا الساحة اليمينية.. متلاحقة حدثاً بعد حدث، ومناسبة بعد مناسبة.. ولقد تجلّى العرس اليمني المشر أكثر ما يكون فيه التجلي.. من خلال المواقف التي تتخذها قيادتنا السياسية ممثلة بقائد المسيرة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ومن خلال خطابهات وزياراته الميدانية لمختلف المحافظات.. وفي هذا الشهر الكريم الذي تلى نجاح كلمة الشعب في اختيار رمزه القيادي الفذ بكل حرية وقناعة ومسئولية نقول تجلّى العرس اليمني بأقراحه في كلمة قالها فخامة الاخ القائد.. عندما أكد ثلاثاً على ان الوطن هو الاكبر.. اكبر من كل الاشاعات المغرضة التي يجرها المغرضون والذين يقللون من خلال اشاعتهم بالمواقف الوطنية وبالخطوات الايجابية التي تتخذها القيادة الوطنية والتي تشمل مختلف المجالات والتي جاءت في الخطاب والبرنامج الانتخابي وكانت وعداً لنكح التنفيذ له وتشكيل للجان التخصصية لتلك حتى تكون النتائج مدروسة وبعيدة عن الارتجال.. إذاً الوطن هو الكبير والاعياد الوطنية هي الوسام الذي نفتخر به في كل مناسباتنا الوطنية والذي يزين جبين كل يمني وطني شريف.

# تحولات تنموية كبيرة في ظل الثورة اليمينية

استخدامات تقنية المعلومات كوسيلة لرفع مستويات النمو الاقتصادي، ودعم قطاعات الاقتصاد الواعدة، حيث نعت السعات المجهزة للشبكة الهاتفية الثابتة بمتوسط سنوي ٢٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، والخطوط الهاتفية العاملة بمتوسط ٢١٪. وحققت السعات الهاتفية في المناطق الريفية أيضاً زيادة في أعداد الخطوط العاملة من ٦,٢ خط إلى ١١٩ ألف خط خلال نفس الفترة.

كما شهد قطاع البريد تحسناً خلال السنوات الماضية من خلال تنوع الخدمات البريدية والمالية التي يقدمها لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع، حيث اخذت الهيئة العامة للبريد والتوفير الريدي تطويراً شمل ١٣ خدمة منها ٧ خدمات بريدية و٦ خدمات مالية أهمها الحسابات الجارية التي بلغ عددها ٤٢ ألف حساب في عام ٢٠٠٥م، وتضاعفت خدمات الإئابة لسرف المعاشات والإعانات الاجتماعية بمتوسط سنوي ٣٦٪ لنصل عدد المستفيدين منها الى حوالي ٥٣٦ ألف في عام ٢٠٠٥م، بالإضافة الى نمو خدمة تحصيل الفواتير بمتوسط ٣٠٪ سنوياً.

**نمو السياحة**  
وفي مجال السياحة تنامت أعداد السياح الوافدين الى اليمن من ٦٧ ألف سائح فقط في عام ٢٠٠٠م إلى ٣٣٦ ألف سائح من جميع اقطار العالم في عام ٢٠٠٥م، بمتوسط نمو ٢٨٪ سنوياً، وقد تحقق هذا النمو رغم تأثر حركة السياحة الوافدة الى اليمن بقضايا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م شأنها شأن حركة السياحة العالمية، الأمر الذي لم تقتصر نتائجه عن تدني مؤشرات السياحة خلال ذلك العام، بل أدى الى حدوث تغيير ملحوظ في هيكل السياحة الوافدة لصالح السياح من دول الجوار وبعض الاقطار الاسيوية. وبالتالي جاء السياح العرب في المرتبة الأولى بنصيب ٥٧٪ من إجمالي السياح، يليهم الأوروبيون ١٩,٩٪، فآسيويون ١١,٧٪ ثم الأمريكيون ١١,٠٪، واخيراً الأفرقة ٣,٤٪ فالآفريقيون ٠,٤٪. وأشارت إحصائيات حكومية الى ان العائدات السياحية قد ارتفعت بمتوسط ٢٤,٩٪ في السنة رغم تأثرها سلباً بتراجع مدة إقامة السائح من ٦,٥ ليلة سياحية في عام ٢٠٠٠م إلى ٣ ليال في عام ٢٠٠١م قبل ان تعاود الارتفاع الى ٦ ليال ابتداء من عام ٢٠٠٢م الى نهاية عام ٢٠٠٥م.

وتأثرت العائدات كذلك بتراجع متوسط إقباق السائح من ١٦٠ دولاراً لليلة السياحية في عام ٢٠٠٠م إلى ١٣٠ دولاراً عام ٢٠٠٥م. ونمت السياحة الداخلية من ٥١٥ ألف سائح إلى ٨١٣ ألف وبعنوان نمو سنوي ١٣٪. وقد تحقق هذا النمو نتيجة البرامج التشجيعية للسياحة الداخلية في عدد من المحافظات، مما ساعد على تعويض نقص الطلب على السياحة في الخارج. وقد بلغ عدد الفنادق نحو ٥٧٨ فندقاً من جميع الدرجات في عام ٢٠٠٥م مقارنة بـ٣٨١ فندقاً في عام ٢٠٠٠م، وبالتالي ارتفع عدد الأسرة من ٢٦ ألف سرير إلى ٣٣,٦ ألف سرير خلال الفترة

شهدت بلادنا تحولات وتطورات تنموية كبيرة أثرت ايجابياً على البنية التحتية والخدمات الأساسية ومستوى معيشة المواطنين. وما كان لهذا ان يحدث لولا ثورتنا ١٤ سبتمبر و١٤ أكتوبر الخالدتان اللتان تحتفل بالذكرى الرابعة والأربعين للثورة اليمينية التي انتمت حكم الإمامة وبيت الدولة اليمينية الحديثة، والذكرى الثالثة والأربعين للثورة اليمينية التي حررت جنوب الوطن من الاستعمار البريطاني.

ثورتنا سبتمبر عام ١٩٦٢م، واکتوبر عام ١٩٦٣م أوجدتا بناءً اقتصادياً قوياً، وأحدثتا نهضة كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية وعززت القدرة على تحسين الخدمات وجودة تقديمها لسائر المجتمع، كما فتحت الاقتصاد اليمني على محيطه العربي والاسيوي والدولي.

■ كذب/ جمال مجاهد

وتم كذلك خلال الفترة نفسها تنفيذ أعمال الصيانة لحوالي ١٧٨٨٩ كم من الطرق الإسفلتية، منها نسبة ٩٧٪ صيانة روتينية، وبالإضافة إلى صيانة ٦٢٩ كم من الطرق الترابية وإتفاق حوالي ٤٨٣ مليون ريال على صيانة الطرق الحصوية.

كما تبنت الحكومة برنامج تطوير الطرق الريفية بهدف كسر عزلة المناطق الريفية وتسهيل توفير الخدمات الاجتماعية وتشجيع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للحد من الهجرة إلى

المدن، بالإضافة إلى تعزيز المركزية والمشاركة المجتمعية في تنفيذ مشاريع الطرق ومراقبة تنفيذها. ويعمل برنامج الطرق الريفية وفق مبدأ الاحتياج ومؤشرات الفقر، حيث تمكن في مرحلته الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٥م) من تنفيذ أعمال الشق والسفلتة لـ ٣١ طريقاً في عدد من المحافظات بطول ٤٩٠ كم وتكلفة ٨٥ مليون دولار.

وقد تم اعتماد المرحلة الثانية ٢٠٠٦-٢٠١٠م بتمويل مشترك من الحكومة وعدد من المانحين أهمهم البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي. وتمية تقنية المعلومات

وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حدثت ثورات تكنولوجية كبيرة خلال العديدين الماضيين واصبحت تقنية المعلومات تمثل إحدى الوسائل المهمة للوصول والحصول على المعلومات التي يدورها مزيد من البدائل المتوفرة أمام افراد المجتمع وخاصة الفقراء. وقد بذلت الحكومة خلال الفترة الماضية جهوداً كبيرة لتنمية

والزراعة ٢٪ والصناعة ٧٪. أما في مجال التجارة الداخلية فقد ارتفعت مساهمة قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ١٣,٨٪ في عام ٢٠٠٥م، لتعكس نمو القيمة المضافة للقطاع بمتوسط ٢١,٦٪ خلال الفترة.. كما ساهمت أنشطة التجارة الداخلية في استيعاب ١٢,٢٪ من إجمالي المشتغلين في

الاقتصاد الوطني خلال الفترة. وقد ارتفع عدد الشركات المسجلة من مجرد شركتين في عام ٢٠٠٠م إلى ١٢ شركة في عام ٢٠٠٥م وبلغ عدد الشركات ذات المسجلة المحدودة ٥٠٦ شركات في عام ٢٠٠٥م مقابل ٦٨ شركة سجلت في عام ٢٠٠٠م، في حين قفز عدد الشركات التضامنية المسجلة من ١١ شركة إلى ١٠٠ شركة خلال الفترة نفسها، أما عدد الوكالات المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠م فقد بلغ ١٦٧٣ وكالة أجنبية.. كما تم التجديد لـ ٢٠٢٨ وكالة من إجمالي الوكالات المسجلة خلال نفس الفترة وتعديل اوضاع ٨٢٤ وكالة.

وشهد مجال الطرق والتي تعد أهم وسائل النقل في اليمن إنجازات عدة انعكست في توسعة شبكة الطرق، حيث ازادت اطوال الطرق الإسفلتية من ٦٧٢٢ كم في عام ٢٠٠٠م إلى ١٠٩٨٢ كم في عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦٣٪، وتضاعفت الطرق الحصوية من ١٠٦٢٢ كم بنسبة ١٠٣,٤٪، فضلاً عن حوالي ٦ آلاف كيلو متر من الطرق الترابية.

وبالتالي تجاوز التنفيذ الفعلي استهداف الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥م، بحوالي ١١٠٪ للطرق الإسفلتية وثلاثة أضعاف للطرق الحصوية.

وتعززت فائض خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، وبمتوسط ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي رغم تذبذبه من سنة إلى أخرى.. وأشارت بيانات القنصل التجاري لليمن مع العالم الخارجي خلال تلك الفترة إلى ارتفاع معدلات نمو الواردات السلعية بمتوسط ١٤,٦٪ بسبب الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية معظم الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، وفي المقابل نمت الصادرات السلعية بحوالي ١٥,٨٪ بمتوسط للفترة.. ويرجع نمو الصادرات إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية نتيجة لتزايد أسعار النفط العالمية إلى ٥١,٥ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥م، ومثلت البلدان العربية الشريك التجاري الأول لليمن من حيث الواردات السلعية وبنسبة ٤١,٣٪، وجاءت الدول الآسيوية غير العربية بعدها في المرتبة الثانية بحوالي ٢٤,٣٪ والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثالثة بحوالي ١٤,٨٪.

وفي الصادرات السلعية تمثل المجموعة الآسيوية غير العربية الشريك التجاري الأول لليمن بسبب توجه معظم الصادرات النفطية إلى عدد من دول تلك المجموعة، وجاءت البلدان العربية في المركز الثاني بحوالي ١٢,٥٪ تشكل الصادرات السلعية غير النفطية التي تسحب المعلقة العربية السلعية على التصدير الأكبر ثم دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي، أما المجموعة الأوروبية فقد جاءت في المركز الثالث بنصيب ٨,٨٪.

ويع نمو إجمالي الواردات تراجمت الأهمية النسبية لواردات الأغذية والحيوانات من ٢٩,٦٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢,٣٪ في عام ٢٠٠٥م، مقابل تزايد الأهمية النسبية للآلات ومعدات النقل من ٢٠,٩٪ إلى ٢٦,٤٪ خلال الفترة نفسها، وهو ما أدى أيضاً إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموعة الوقود المعدنية والزيوت والتشحيم من ١٤,١٪ إلى ١٤,٩٪، وتقلت الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى شبه ثابتة خلال الفترة.

ويعكس هيكل الواردات في مجمله زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية احتياج اليمن من السلع الاستهلاكية والمعمرة وغير المعمرة. وفي المقابل فإن هيكل الصادرات بين محدودة الصادرات السلعية والاعتماد المطلق على الصادرات النفطية التي شكلت في المتوسط ٨٨,٩٪ من حجم الصادرات السلعية.. واحتلت الصادرات السمكية ٤,١٪

**تعزيز التعاون مع مجلس التعاون الخليجي . . وتجمع صنعاء . . والدخول في المنطقة الحرة العربية الكبرى**

تحقق قطاع التجارة تطورات ملحوظة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، والذي انعكس في زيادة نصيب التجارة في الناتج المحلي الإجمالي.. ويرجع تقرير رسمي حصل عليه «الميثاق» ذلك إلى عدة عوامل منها تحسين البنية الأساسية وإصلاح البنية التشريعية والمؤسسية، وتبني الاجراءات الجمركية، وتقوية دور الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، وتفعيل التعاون الثنائي بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة، والمصادقة على بعض برامج التعاون الفني لتنمية الصادرات بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتجمع صنعاء، والدخول في المنطقة الحرة العربية الكبرى، وإنجاز الهيئة العامة للمناطق الحرة بعض المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية، وإنشاء مركز للمعلومات والترويج والتسويق للمنطقة الحرة بعن.

واستمر الميزان التجاري في تحقيق فائض خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، وبمتوسط ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي رغم تذبذبه من سنة إلى أخرى.. وأشارت بيانات القنصل التجاري لليمن مع العالم الخارجي خلال تلك الفترة إلى ارتفاع معدلات نمو الواردات السلعية بمتوسط ١٤,٦٪ بسبب الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية معظم الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، وفي المقابل نمت الصادرات السلعية بحوالي ١٥,٨٪ بمتوسط للفترة.. ويرجع نمو الصادرات إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية نتيجة لتزايد أسعار النفط العالمية إلى ٥١,٥ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥م، ومثلت البلدان العربية الشريك التجاري الأول لليمن من حيث الواردات السلعية وبنسبة ٤١,٣٪، وجاءت الدول الآسيوية غير العربية بعدها في المرتبة الثانية بحوالي ٢٤,٣٪ والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثالثة بحوالي ١٤,٨٪.

وفي الصادرات السلعية تمثل المجموعة الآسيوية غير العربية الشريك التجاري الأول لليمن بسبب توجه معظم الصادرات النفطية إلى عدد من دول تلك المجموعة، وجاءت البلدان العربية في المركز الثاني بحوالي ١٢,٥٪ تشكل الصادرات السلعية غير النفطية التي تسحب المعلقة العربية السلعية على التصدير الأكبر ثم دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي، أما المجموعة الأوروبية فقد جاءت في المركز الثالث بنصيب ٨,٨٪.

ويع نمو إجمالي الواردات تراجمت الأهمية النسبية لواردات الأغذية والحيوانات من ٢٩,٦٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢,٣٪ في عام ٢٠٠٥م، مقابل تزايد الأهمية النسبية للآلات ومعدات النقل من ٢٠,٩٪ إلى ٢٦,٤٪ خلال الفترة نفسها، وهو ما أدى أيضاً إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموعة الوقود المعدنية والزيوت والتشحيم من ١٤,١٪ إلى ١٤,٩٪، وتقلت الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى شبه ثابتة خلال الفترة.

ويعكس هيكل الواردات في مجمله زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية احتياج اليمن من السلع الاستهلاكية والمعمرة وغير المعمرة. وفي المقابل فإن هيكل الصادرات بين محدودة الصادرات السلعية والاعتماد المطلق على الصادرات النفطية التي شكلت في المتوسط ٨٨,٩٪ من حجم الصادرات السلعية.. واحتلت الصادرات السمكية ٤,١٪

وتعززت فائض خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، وبمتوسط ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي رغم تذبذبه من سنة إلى أخرى.. وأشارت بيانات القنصل التجاري لليمن مع العالم الخارجي خلال تلك الفترة إلى ارتفاع معدلات نمو الواردات السلعية بمتوسط ١٤,٦٪ بسبب الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية معظم الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، وفي المقابل نمت الصادرات السلعية بحوالي ١٥,٨٪ بمتوسط للفترة.. ويرجع نمو الصادرات إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية نتيجة لتزايد أسعار النفط العالمية إلى ٥١,٥ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥م، ومثلت البلدان العربية الشريك التجاري الأول لليمن من حيث الواردات السلعية وبنسبة ٤١,٣٪، وجاءت الدول الآسيوية غير العربية بعدها في المرتبة الثانية بحوالي ٢٤,٣٪ والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثالثة بحوالي ١٤,٨٪.

وفي الصادرات السلعية تمثل المجموعة الآسيوية غير العربية الشريك التجاري الأول لليمن بسبب توجه معظم الصادرات النفطية إلى عدد من دول تلك المجموعة، وجاءت البلدان العربية في المركز الثاني بحوالي ١٢,٥٪ تشكل الصادرات السلعية غير النفطية التي تسحب المعلقة العربية السلعية على التصدير الأكبر ثم دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي، أما المجموعة الأوروبية فقد جاءت في المركز الثالث بنصيب ٨,٨٪.

ويع نمو إجمالي الواردات تراجمت الأهمية النسبية لواردات الأغذية والحيوانات من ٢٩,٦٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢,٣٪ في عام ٢٠٠٥م، مقابل تزايد الأهمية النسبية للآلات ومعدات النقل من ٢٠,٩٪ إلى ٢٦,٤٪ خلال الفترة نفسها، وهو ما أدى أيضاً إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموعة الوقود المعدنية والزيوت والتشحيم من ١٤,١٪ إلى ١٤,٩٪، وتقلت الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى شبه ثابتة خلال الفترة.

ويعكس هيكل الواردات في مجمله زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية في تغطية احتياج اليمن من السلع الاستهلاكية والمعمرة وغير المعمرة. وفي المقابل فإن هيكل الصادرات بين محدودة الصادرات السلعية والاعتماد المطلق على الصادرات النفطية التي شكلت في المتوسط ٨٨,٩٪ من حجم الصادرات السلعية.. واحتلت الصادرات السمكية ٤,١٪